بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا
خلال الفترة 1996 ـ 2020

د. صقر حمد الجيباني
أستاذ الاقتصاد المساعد/ جامعة درنة
s.elgiabni@uod.edu.ly

أ. د عبد العزيز علي صداقة
أستاذ الاقتصاد/ جامعة طبرق
Sadaga1979@gmail.com

أ. آسيا جمعة التركاوي
محاضر مساعد/ الجامعة الأسمرية الإسلامية
asiatk123.k@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 –2020م. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) للكشف عن العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية وكل من الإنفاق الحكومي كمحرك رئيس ومؤثر في عملية التنمية، والآداء الحكومي، والسيطرة على الفساد كمؤثرات أو معوقات أمام عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا. كذلك التعرف على أثر الصدمات العشوائية لكل من الانفاق الحكومي، والآداء الحكومي، والتحكم في الفساد على النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا باستخدام دوال الاستجابة الدفعية .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: وجود علاقة سببية تبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الآداء وفعالية الحكومة، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة .

كما أسفرت النتائج أيضاً إلى أن متغير النمو الاقتصادي يستجيب لصدمة عشوائية بانحراف معياري واحد في كل من الإنفاق الحكومي، والسيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، بعد نصف سنة من إحداث الصدمة، وأن صدمة الإنفاق الحكومي لها آثار سالبة في الأجل القصير والمتوسط وتندثر في الأجل الطويل.

مقدمة:

يُعَدُّ الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية، وأكثرها فعالية في النهوض بالاقتصاد الوطني، ولقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادي، حيث أنَّ تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم على رأسها أزمة الكساد الكبير 1929 كانت بمثابة المنعطف الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، خصوصًا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي، ويعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها مساحة شاسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للإنفاق الحكومي، والتي تسعى من خلاله إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية، والذي يصاحبها تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم، وعلى هذا الأساس نجد الدول حريصة على اتخاذ السياسات الاقتصادية التي تحقق لها النمو الاقتصادي المأمول وتبدي الدور الفعال للدولة في توجيه عجلة الاقتصاد.

لقد شجعت الأزمات الاقتصادية المتعددة والمتلاحقة الكثير من الحكومات على مراجعة سياساتها الاقتصادية من خلال تعزيز تدخلها المباشر في وضع الخُطط التنمية، والسهر على تنفيذها.

وتُعَدُّ ليبيا من بين الدول التي اتبعت نهج التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي، ومن هذا المنطلق بدأ توجه الدولة نحو التوسع في الإنفاق الحكومي، باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقًا من مبدأ الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن الإنفاق الحكومي يسهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر .

إنَّ تزايد النفقات العامة نتيجة مباشرة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويُعَدُّ عالم الاقتصاد الألماني فاغنر Wagner أول من أشار إلى هذه الظاهرة، بصفتها نتيجة حتمية للسياسات القائمة على الإنفاق العام بعد قيامه بدراسة تتعلق بالنفقات العامة في دول أوروبية خلال القرن التاسع عشر، انتهت إلى وجود علاقة بين زيادة حجم النفقات العامة للدولة والتطور الاقتصادي (Bird . R . M. 1971).

ويؤثر الانفاق الحكومي على النمو والتنمية الاقتصادية كجزء من الموارد الاقتصادية، وينعكس تغيره في المتغيرات الاقتصادية مباشرة أو بشكل غير مباشر؛ فالإنفاق الإداري والإنفاق على الدعم يحفزان الطلب على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أما الإنفاق على التنمية والبنية التحتية، فإنه يحفز القطاع الخاص، من خلال مساهمته في تخفيض تكاليف الإنتاج للقطاع الخاص وتحسين إنتاجية الاقتصاد بشكل عام وخاصة في القطاعات الخدمية. إضافة إلى ذلك فإنَّ الزيادة في الإنفاق الحكومي تحفز العرض الكلي عن طريق تراكم رأس المال المادي والبشري؛ وعليه فالإنفاق العام سيسهم إيجابيًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي كما تشير النظرية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الليبي، وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لإشباع حاجات الأفراد المتزايدة؛ مما أدَّى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتطوره، من أجل تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات مقبولة، وتكون قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وعلى الرغم من ضخامة حجم الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة ما أنفقته الحكومات المتعاقبة خلال العقد الأخير، إلاَّ أنه لم ينعكس بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تأتي مشكلة الدراسة لتطرح السؤال الآتي:

– ما تأثير النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في ليبيا؟ ومن هذا السؤال يتفرع السؤالان الآتيان:

ما تأثير الآداء الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

ما تأثير السيطرة على الفساد على التنمية الاقتصادية في ليبيا ؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– تحليل وقياس العلاقة التي تربط بين الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 .

– قياس أثر السيطرة على الفساد في التنمية الاقتصادية في ليبيا باعتباره أحد أكبر معوقات التنمية، وسببًا رئيسًا في هدر الموارد والنفقات وعدم التوزان في التنمية المكانية .

– قياس أثر الآداء الحكومي على التنمية الاقتصادية، وبمثل الجهاز البيرقراطي في الدولة ومدى تأثيره علي التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على أحد القضايا الأساسية في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة، والتي تهدد الكثير من الدول النامية ذات المصدر الوحيد للدخل (النفط) ومن بينها ليبيا، والتي تعتمد على المورد الرئيس لتمويل نفقاتها والتي هي في تزايد مستمر، مما أصبح يشكل مصدر خطر للتنمية الاقتصادية في ليبيا، حيث أنَّه من المهم جدًا تتبع مسار السياسة الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الدراسة، والمتمثل في الانفاق الحكومي كأداة رئيسة في الاقتصادات الريعية، والبحث في تقييمها من خلال تحقيقها لهدفها الرئيس، والمتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتطوير التنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته تتبع مسار الآداء الحكومي ومؤشر التحكم في الفساد الحكومي ضمن أهم المتغيرات المؤثرة في الإنفاق الحكومي ومن ثم عملية التنمية الاقتصادية. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة من أجل رسم سياسة اقتصادية مالية فعالة خاصة في هذه الفترة التي شهدت توفر موارد مالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وذلك من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا. وعليه يرى البحاث أن لهذه الدراسة أهمية خاصة لصناع القرار الاقتصادي في ليبيا .

فرضيات الدراسة :

للإجابة على مشكلة الدراسة سابقة الذكر اعتمد البحاث اختبار الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة بين النفقات الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.
- لا توجد علاقة بين السيطرة على الفساد والتنمية الاقتصادية في ليبيا .
- لا توجد علاقة بين الآداء الحكومي ونوعية الخدمات العامة المقدمة والتنمية الاقتصادية في ليبيا .

منهجية الدراسة ونموذجها ومصدر بياناتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل النفقات الحكومية التي تتسم بالمركزية في ليبيا وانعكاسها على التنمية الاقتصادية، كما استخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة.

يتكون نموذج الدراسة من المتغير التابع، وهو التنمية الاقتصادية ويمثلها قياسياً الناتج المحلي الإجمالي، ويأخذ الرمز (GDP)، أما المتغيرات المستقلة فتتكون من :

1- الإنفاق الحكومية (government Expenditure): وهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الحكومة من مواردها بقصد إشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وسيرمز له خلال الدراسة بالرمز (GOV).

2- السيطرة على الفساد (Control Of Corruption): يعتبر الفساد أحد أكبر معوقات التنمية، وسبباً رئيساً في هدر الموارد والنفقات المالية للحكومات المركزية المتعاقبة حسب تقارير الجهات الرقابية والمحاسبية والدولية، وسيرمز له خلال الدراسة بالرمز (CC).

3- الآداء الحكومي أو فعالية الحكومة (Government Effectiveness): ويمثل الجهاز البيروقراطي في الدولة، ونوعية الخدمات العامة المقدمة، وتكاليف المعاملات، ويقيس فعالية وضع السياسات الحكومية وتطبيقها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وسيرمز له بالرمز (GE).

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي القياسي من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة للكشف عن الاستقرارية للسلاسل الزمنية قيد الدراسة "Unit Root test"، إضافة إلى تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي "Vector Autoregressive Model -VAR"، واختبار السببية لإنجل– جرانجر "Engel Granger Causality"، ودوال الاستجابة الدفعية "Impulse Response Function "، وقد تحصل البحاث على بيانات الدراسة الخاصة بكل من الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي من المصادر الآتية: مركز البحوث الاقتصادية (بنغازي)، نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي (سنوات مختلفة). أما بيانات الآداء الحكومي، والفساد من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت بالتحليل والقياس أثر النفقات العامة (الحكومية) على النمو والتنمية الاقتصادية مع إدخال متغيرات ضابطة ومؤثرة على الإنفاق الحكومي والنمـو الاقتصـادي كمؤشـرات الآداء الحكومي والسيطرة على الفساد، ومن أهم

هذه الدراسات :

بحثت دراسة (**هاشمي، فيصل، 2020**) في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي(تونس، ليبيا، مصر، سوريا واليمن)، وذلك باستخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel للفترة - 1996 2016، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: أن الاستقرار السياسي له أثر إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلى أن لمؤشر السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة بالإضافة إلى معدلات البطالة لها تأثير كبير وقوي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الربيع العربي.

وهدفت دراسة (**جلولي و آخرون، 2022**) إلى التعرف على تأثير الإنفاق الحكومي وفعالية الحكومة على النمو الاقتصادي في عينة مكونة من ستة دول من غرب أفريقيا، باستخدام نماذج البانل والتكامل المشترك في فترة زمنية من 2018 – 2002، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من جهة، ووجود علاقة سالبة بين فعالية الحكومة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، إضافة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وكشفت دراسة (**بوراس و قدودو، 2022**) عن تأثير الفساد (مؤشر مدركات الفساد) على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات الجزائر للفترة من 2003 إلى 2019 باستعمال نموذج التكامل المشترك، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن ارتفاع الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.53%.

وقامت دراسة (**حمدان، NARWADE، 2019**) بقياس أثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 2017-1995، واستخدمت الدراسة السلاسل الزمنية من خلال نموذج متجه الانحدار (Vector Auto Regressive: VAR)، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ووجود تأثير للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب مع الايرادات المحلية، وتوجيه الإنفاق العام بشكل أساس في القطاعات الانتاجية، لما في ذلك من دور كبير في زيادة النشاط

الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وأكدت دراسة (**حسين، 2022**) على مدى تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في مصر، وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التي تتركها آثار الفساد على الجوانب الاقتصادية المختلفة، واستخدمت الدراسة الجانب الكمي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي في مصر.

وحللت دراسة (**أمين، 2021**) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة شملت 15 دولة نامية خلال الفترة (2005-2019) باستعمال معطيات بيانات بانل (Panel Data) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب (robust) الذي أظهر قدرة تفسير جيدة، وكشف عن وجود علاقة معنوية موجبة للإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد عناصر الطلب الكلى الفعال الذي ينعكس بالإيجاب على الناتج المحلى الإجمالي.

وتمحورت دراسة (**ذهب ودرز، 2019**) حول العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2012) باستخدام منهجية السببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ؛ وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة، ودلت نتائج القياس في الأجلين القصير والطويل، باستخدام العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين، بمعنى أن الإنفاق العام يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي في ليبيا.

وسعت دراسة (**الجيباني ،2019**) إلى البحث في تأثير واقع الفساد في ليبيا من حيث الأسباب والمظاهر على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الفساد والنمو الاقتصادي، بينما توجد علاقة سببية من اتجاه واحد بين الفساد والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري، كذلك وجود علاقة سببية يتجه تأثيرها من المساءلة والمحاسبة إلى كل من الفساد والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري .

كما سعت دراسة (**يوسف ،2017**) إلى معرفة العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1984-2013)، وأوضحت نتائج الاختبارات القياسية أنَّ الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي على علاقة تكاملية مشتركة، وأشارت النتائج الاحصائية

إلى أن هنالك علاقة سببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو في الإنفاق العام.

وبحثت دراسة (**Monogbe &Okaho.2016**) في تأثير الإنفاق الحكومي على قطاعات مختلفة من الاقتصاد النيجيري، ومساهمتها في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لجرانجر، واستنتجت الدراسة أنَّ اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي على الخدمات الاقتصادية، ليبرهن اختبار السببية بذلك على صحة قانون فاجنر على الاقتصاد النيجيري.

واختبرت دراسة (**Chipaumira et al , 2014**) العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا من خلال اختبار النظرية الكينزية والكلاسيكية للاقتصاد الكلي للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات فصلية للفترة (1990-2010)، وتوصلت الدراسة إلى عدم تأييد النظرية الكينزية، حيث أثبت التحليل وجود علاقة سببية سلبية من الانفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، وهو ما لا يتفق مع النظرية الكينزية التي توضح ان هناك تأثيراً إيجابيا للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدم كفاءة برامج الحكومة الإنفاقية في جنوب أفريقيا.

التحليل القياسي للدراسة :

اختبار درجة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

قبل عملية تقدير نموذج الدراسة، ولكي لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف؛ لابد من معرفة درجات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عن طريق إجراء اختبارات جذر الوحدة (اختبارات الاستقرار) للسلاسل الزمنية قيد الدراسة. ويقال: أن سلسلة زمنية لمتغير ما مستقرة (ساكنة)، بمعنى أنها لا تحتوي على جذر الوحدة إذا كانت خصائصها لا تتغير بمرور الزمن، ممَّا يعني أن ميل المتغير يعود إلى متوسط قيمته ثم يتذبذب حول تلك القيمة. وتأتي أهمية افتراض سكون السلسلة الزمنية من أنه إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة) فإنه لا يمكن دراسة سلوكها إلا خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار، وبالتالي تكون أقل أهمية إذا ما أريد الاستفادة منها في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل (الفاخري، 2016) .

وهناك العديد من اختبارات الكشف عن جذر الوحدة منها اختبار ديكي فوللر Dikey-Fuller(DF)، وديكي فوللر المطور Augmented Dikey- Fuller (ADF)، واختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron) (جوجاراتي، 2015). ويتم إجراء هذه الاختبارات للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولاً بالصيغ الثلاث (حد ثابت، حد ثابت واتجاه، بدون حد ثابت واتجاه) . وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية، وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة للاختبار أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 حيث :

H0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

H1: لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة مستقرة).

يوضح الجدول رقم (1) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، النفقات الحكومية(GOV) والآداء الحكومي (GE)، والفساد (CC)، وذلك من خلال اختبار ديكي فوللر المطور باستخدام برمجية الإحصاء الاقتصادي (EViews10).

جدول (1) اختبار ديكي فوللر المطور للكشف عن استقرارية متغيرات الدراسة.

	المتغير	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			القرار
		Prop*			prop*			
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
ADF	GDP	-2.184895 (0.2163)	-1.892636 (0.6270)	-1.020633 (0.2676)	-5.942622 (0.0001)	-6.045866 (0.0003)	-6.085810 (0.0000)	مستقر عند I(1)
					***	***	***	
	GOV	-1.891830 (0.3302)	-2.849692 (0.1948)	0.041337 (0.6859)	-7.406862 (0.0000)	-7.288483 (0.0000)	-7.379783 (0.0000)	مستقر عند I(1)
					***	***	***	
	CC	-0.229721 (0.9218)	-2.128527 (0.5051)	1.942437 (0.9846)	-4.541164 (0.0017)	-4.470887 (0.0089)	-3.972873 (0.0004)	مستقر عند I(1)
					***	***	***	
	GE	0.529945 (0.9842)	-1.547807 (0.7833)	2.298513 (0.9929)	-5.163545 (0.0004)	-5.472460 (0.0010)	-4.278045 (0.0002)	مستقر عند I(1)
					***	***	***	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

وتشير بيانات هذا الجدول إلى ما يأتي:

- إنَّ نتائج اختبار جذر الوحدة توضح عدم استقرار متغيرات الدراسة GDP، GOV، GE، CC عند الأصل بمستوى معنوية أقل من 5% باستخدام اختبار ديكي فوللر المطور(ADE) . حيث قيمة T (تاو) المحسوبة أصغر من قيمة T(تاو) الجدولية عند أقل من 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم التي تؤكد على وجود جذر الوحدة؛ أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى، ونرفض الفرضية البديلة التي تؤكد على خلو المتغير من جذر الوحدة .

-كما يشير الجدول (1) إلى أن نتائج اختبار جذر الوحدة توضح استقرار كل متغيرات الدراسة GDP، GOV، CC، GE، عند الفرق الأول بمستوى معنوية أقل من1% باستخدام اختبار (ADF) حيث قيمة T (تاو) المحسوبة أكبر من قيمة T(تاو) الجدولية عند مستوى معنوية أقل من1% وبذلك نرفض فرضية العدم التي تؤكد على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على خلو المتغير من جذر الوحدة، وبالتالي تحقق فرضية الاستقرار عند الفرق الأول، أي أن كل متغيرات الدراسة مستقرة عند الرتبة الأولى I(1).

اختبار فترة الإبطاء المثلى:

لضمان الحصول على أفضل تقدير لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، فإن ذلك يتطلب تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد الدراسة، والتي يجب أن يتضمنها النموذج القياسي للدراسة، وقد أظهرت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء المثلى حسب المعايير الخمسة الموضحة بالجدول (2) أن الفترة الثانية هي فترة الإبطاء المثلى التي يجب أن يتضمنها نموذج الدراسة بناءً على المعايير LR وFPE وSC و HQ .

جدول (2) تحديد فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP CC GE GOV
Exogenous variables: C
Date: 01/28/23 Time: 08:20
Sample: 1996 2020
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-492.5615	NA	6.65e+13	43.17926	43.37674	43.22893
1	-427.9691	101.1011	1.00e+12	38.95384	39.94122*	39.20216
2	-404.3703	28.72902*	5.99e+11*	38.29307*	40.07036	38.74005*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

اختبار السببية لجرانجر Engel Granger Causality :

تأتي أهمية اختبار السببية لإنجل جرانجر في أنه يحدد مدى السببية أو العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة سواء كانت علاقة سببية من اتجاه واحد (علاقة وحيدة الاتجاه) أو من اتجاهين(علاقة تبادلية) .

أسفرت نتائج اختبار السببية لمتغيرات الدراسة الموضحة بالجدول رقم (3) عن:

– وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية أقل من 0.1.

– علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الفساد إلى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية أقل 0.01

–علاقة سببية وحيدة الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الآداء الحكومي عند مستو معنوي أقل من 0.05

–علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلى الآداء الحكومي عند مستوى معنوية أقل من 0.05

–علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلى الفساد وبمستوى معنوية أقل 0.1

–علاقة سببية ثنائية الاتجاه؛ من الفساد إلى الآداء الحكومي بمستوى معنوية أقل من 0.1 ، و من الأداء الحكومي إلى الفساد بمستوى معنوية أقل من 0.01 .

جدول (3) اختبار السببية لإنجل جرانجر في الأجل القصير

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/31/23 Time: 17:54
Sample: 1996 2020
Included observations: 23

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GOV	27.32869	2	0.0000
GE	2.586525	2	0.2744
CC	5.557919	2	0.0621
All	31.43519	6	0.0000

Dependent variable: GOV

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	22.58137	2	0.0000
GE	0.130283	2	0.9369
CC	2.767201	2	0.2507
All	24.46919	6	0.0004

Dependent variable: GE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.

GDP	8.216181	2	0.0164
GOV	9.139084	2	0.0104
CC	12.55346	2	0.0019
All	21.38806	6	0.0016

Dependent variable: CC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	4.167584	2	0.1245
GOV	10.50524	2	0.0052
GE	4.807428	2	0.0904
All	22.31518	6	0.0011

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

بما أن متغيرات الدراسة استقرت عند الفرق الأول، أجرى الباحثون اختبار التكامل المشترك للمتغيرات عند فترة الإبطاء المثلى التي تم اختيارها وتبين عدم وجود تكامل مشترك؛ وبالتالي أصبح من المناسب تقدير النموذج باستخدام متجه الانحدار الذاتي غير المقيد في الأجل القصير .

ويعرف نموذج متجه الانحدار الذاتي **Vector Auto regression** (VAR) على أنه نظام يتم من خلاله معاملة كل المتغيرات بالنموذج كمتغيرات داخلية ولا يوجد أي متغيرات خارجية (جوجاراتي،2015)، ويشتمل النموذج على السلاسل الزمنية للدراسة عن الفترة 1996-2020 م لمتغيرات الدراسة (GDP)، النفقات الحكومية (GOV)، والأداء الحكومي (GE)، والتحكم بالفساد (CC) عند الفرق الأول .

وقد أسفرت مخرجات نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) عن المعادلة الآتية :

VAR Model - Substituted Coefficients:

==========

DGDP = 0.50808514019*DGDP(-1) + 1.10605160306*DGDP(-2) - 2.71215037473*DGOV(-1) - 2.12597307525*DGOV(-2) - 5960.76173392*DGE(-1) + 44151.7167013*DGE(-2) - 41435.7438227*DCC(-1) - 12427.0966595*DCC(-2) + 5041.29395054

اختبار Wald Test للمعنوية المرتبطة :

أسفرت نتائج اختبار Wald Test للمعنوية المرتبطة لمتغيرات الدراسة عند فترة إبطاء 1 و 2 رفض فرض العدم الذي ينفي وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة وقبول الفرض البديل؛ لأن قيمة الاحتمالية Prob كما يظهر الجدول رقم (4) كانت أقل من 0.1 ، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة وعند فترة الإبطاء المثلى بينها علاقة ارتباط معنوي مشترك .

وعليه يمكننا اعتبار أن كل من متغيرات الدراسة المتمثلة في الإنفاق الحكومي، الأداء الحكومي، والسيطرة على الفساد لها تأثير معنوي مشترك مع بعضها في النمو الاقتصادي حسب نتائج اختبار والد تست " Wald Test" .

جدول (4) اختبار Wald Test

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	8.216090	(8, 14)	0.0004
Chi-square	65.72872	8	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.

C(1)	1.524284	0.313989
C(2)	0.490897	0.476189
C(3)	-95028.49	63855.89
C(4)	-73892.79	66619.16
C(5)	47219.07	43824.16
C(6)	15104.16	40015.96
C(7)	-3.240662	0.621398
C(8)	0.094023	0.985176

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

تشخيص النموذج المقدر :

1-الاستقرار الهيكلي:

من خلال اختبار الجذور الأحادية المبينة بالشكل رقم (1) أدناه يتضح أن النموذج مستقر حيث مقلوب الجذور الأحادية جميعها تقع داخل دائرة الوحدة، وهذا ما يتأكد من خلال الجدول رقم (5) المرافق للشكل البياني، حيث أنَّ جميع قيم الجذور كانت أقل من الواحد، صحيح أي أن النموذج مستقر هيكلياً.

شكل (1) دائرة الجذور الأحادية

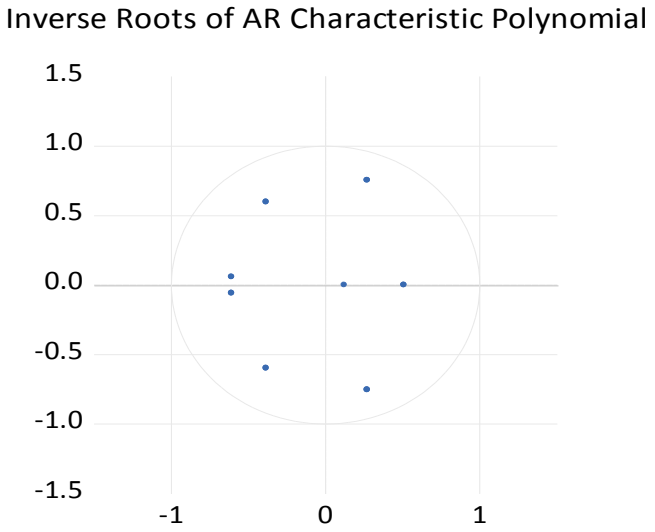

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

جدول (5) قيم الجذور الأحادية لمتغيرات النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DGDP DGOV DGE
DCC
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 12/04/22 Time: 23:21

Root	Modulus
0.271277 - 0.754325i	0.801622
0.271277 + 0.754325i	0.801622
-0.384648 - 0.598751i	0.711658
-0.384648 + 0.598751i	0.711658
-0.608518 - 0.058652i	0.611338
-0.608518 + 0.058652i	0.611338
0.508826	0.508826
0.122397	0.122397

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

اختبارات التوزيع الطبيعي للبواقي، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات التباين:

أسفرت نتائج اختبارات التشخيص للنموذج المقدر عن أنَّ إحصائية Jarque-Bera لجميع البواقي أقل من القيمة الجدولية(8.214496)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%. بينما أظهرت نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ببواقي النموذج عن طريق اختبار (LM) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، حيث كانت قيمة الاحتمالية للاختبار Prob تساوي (0.0916)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أظهرت النتائج خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين، حيث كانت الاحتمالية (Prob) لإحصائية Chi-sq عند (0.2059) .

تحليل دوال الاستجابة الدفعية (IRF) للصدمات الاقتصادية:

تساعد نماذج (VAR) على تحليل آثار السياسات الاقتصادية (السياسات المالية والنقدية) من خلال محاكاة صدمات عشوائية (فيصل و محمد ،2016)، وتقيس دوال الاستجابة الدفعية Impulse Response Function (IRF) أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير ما داخل نموذج VAR بمقدار انحراف معياري واحد في الأجلين القصير والطويل للمتغيرات الداخلية لهذا النموذج (اليامنة،2016) . حيث توضح هذه الدوال تأثير حدوث دفعة أو صدمة في النموذج ومعرفة تأثير هذه الصدمة على المتغيرات الأخرى موضوع الدراسة خلال فترة زمنية تم تحديدها من قبل الباحثين بعشرة سنوات. وفيما يلي دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة عند حدوث صدمة عشوائية، أي مفاجئة وغير متوقعة.

يوضح الشكل البياني رقم (2) إحداث صدمات عشوائية في الأجلين القصير والطويل لمدة عشر سنوات اختارها الباحثان، وكما يوضح الشكل رقم (2) استجابة النمو الاقتصادي (GDP) لإحداث صدمة عشوائية بانحراف معياري واحد لمتغير الإنفاق الحكومي (GOV) ؛ فإن الاستجابة لا تكون مباشرة إنما بعد فترة تأخير أقل من السنة في الأجل القصير، ثم تحدث أثراً سالباً، لتبدأ بعدها بإحداث أثر إيجابي في الأجل المتوسط حتى السنة الرابعة، وتستمر حتى السنة السادسة. وعند الأجل الطويل في السنة السابعة والثامنة يكون الأثر سالب، ثم يتحول إلى أثر موجب خلال السنة التاسعة والعاشرة قبل أن يتلاشى الأثر .

كما يبين الشكل استجابة النمو الاقتصادي لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد في الآداء الحكومي (GE) تبدأ بفترة تأخير أقل من سنة ثم بأثر سالب في الأجل القصير، ويستمر حتى منتصف السنة الثانية، وبعدها يكون هناك أثر موجب حتى نهاية السنة الخامسة في الأجل المتوسط، وفي الأجل الطويل عند السنة السادسة يكون الأثر سالب وعند السنة السابعة يبدأ الأثر في التلاشي .

يوضح الشكل كذلك استجابة النمو الاقتصادي لصدمة عشوائية بانحراف معياري واحد في المتغير الداخلي الفساد (CC) في الأجل القصير والمتوسط والطويل، حيث يكون الأثر في الأجل القصير بفترة إبطاء عند منتصف السنة الأولى، وبعدها يكون الأثر سالب

حتى نهاية السنة الثانية وفي السنة الثالثة يكون الأثر موجب وعند السنة الرابعة وحتى منتصف السنة الخامسة في الأجل المتوسط يصبح الأثر سالباً، أما في الأجل الطويل يكون موجباً حتى نهاية السنة السادسة وبعدها يتلاشى الأثر كلياً.

شكل (2) دوال الاستجابة الدفعية.

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

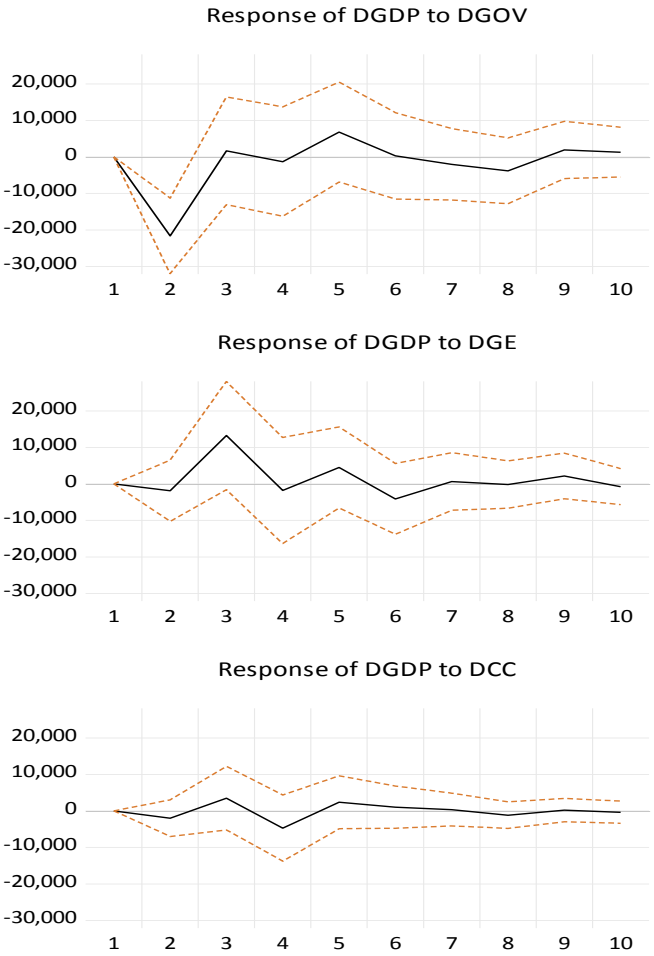

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي EViews10

الخاتمة والتوصيات:

أسفرت نتائج اختبار Wald Test للمعنوية المرتبطة عن أنَّ متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، والتحكم في الفساد، والأداء الحكومي لها تأثير معنوي مشترك كل مع بعضها البعض، كما أسفرت نتائج اختبار Engel–Granger للسببية عن وجود علاقة سببية تبادلية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لفرضية كل من "كينز" و " واجنر". كما

أظهرت اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق الحكومي إلى الآداء وفعالية الحكومة، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة .

كما أسفرت النتائج أيضاً عن أنَّ متغير النمو الاقتصادي يستجيب لصدمة عشوائية بانحراف معياري واحد في كل من السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة بعد نصف سنة من إحداث الصدمة، وأن صدمة الإنفاق الحكومي لها آثار سالبة في الأجل القصير والمتوسط وتندثر في الأجل الطويل، في حين أن صدمة في السيطرة على الفساد ستحدث آثارًا سالبة على النمو الاقتصادي بعد فترة إبطاء لستة شهور، ثم في الأجل المتوسط وعند منتصف السنة الرابعة يكون الأثر موجباً ليبدأ بعدها الأثر بالتلاشي. أما فعالية الحكومة فإن الآثار الانتشارية للصدمة بانحراف معياري واحد ستحدث آثاراً موجبة على النمو الاقتصادي حتى منتصف السنة الخامسة ومنتصف السنة السادسة، وبعدها يبدأ بالتلاشي .

وبناءً على هذه النتائج، فإنَّ الدراسة تؤكد وجود علاقة بين كل المتغيرات والمؤشرات الآتية : الإنفاق الحكومي وفعالية الحكومة في تقديم الخدمات واشباع الحاجات والتحكم في الفساد على النمو الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية في ليبيا. **وبناءً على ذلك يوصي الباحثون بالآتي :**

- ضرورة توجيه النفقات الحكومية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، وتطوير الخدمات التي يحتاجها المواطن بدلاً من إهدارها في النفقات الجارية والاستهلاكية.
- مكافحة الفساد ومتابعة التقارير الصادرة عن الفساد سواء التقارير الدولية السنوية الصادرة عن مؤشر التحكم في الفساد من البنك الدولي أو التقارير المحلية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية ونشرها عبر وسائل الإعلام، وإثارة الحوار المجتمعي حول ما جاء فيها؛ لمحاصرة الفساد والفاسدين بما يحد من النهب والهدر في النفقات الحكومية، ومن ثم الانعكاس على التطوير والتنمية .
- ترشيد النفقات الحكومية، لاسيما الباب الأول والمصروفات التسييرية، وتوجيه معظم الإيرادات الحكومية إلى الانفاق الاستثماري، بما يحقق التنمية الاقتصادية ويدعم عملية النمو الاقتصادي.
- وجوب اختيار وتكليف ذوي الكفاءة والتخصص في المناصب السيادية والمراكز القيادية، بما يدعم الآداء الحكومي، ويرتقي بفعالية الحكومة في تحقيق برامجها التنموية الشاملة والعادلة .

المصادر والمراجع :

- اليامنة، الداوي .(2016). أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة(الجزائر) للفترة 1990-،2014.جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

- الفاخري، محمود سعيد .(2016). الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية .مركز بحوث العلوم الاقتصادية .بنغازي .

- الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا احمد. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الاسلام. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان .

- الجيباني، صقر حمد (2019). واقع الفساد في ليبيا وأخلاقيات العمل كآلية للعلاج . المؤتمر العلمي الثالث أخلاقيات المهنة في ليبيا. المعهد العالي للعلوم والتقنية – درنة .

- الجيباني، صقر حمد، وجبريل، وائل محمد، وصداقة، عبد العزيز علي.(2021) .تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الانفاق العام في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996-2018. جامعة الزاوية .

- أمين، تمار. (2021). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005-2019). مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني.

- بشرول، فيصل، و راتول، محمد (2016) دور السياسات النقدية والمالية المتبعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. دراسة قياسية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 16. الجزائر.

- بدر حمدان، SUNIL NARWADE.(2019). الانفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد3، العدد01.

- بوراس بودالية، قدودو جميلة(2022). أثر الفساد على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2003-2019)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد1.

- حسين، مجدي ماجد محمد.(2022). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد 2.

- جلولي، محمد، وبومدين، محمد أمين، جدي.(2022). شوقي، أثر فعالية الحكومة والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مجموعة من دول عرب أفريقيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، المجلد 11، العدد 1.

- جوجاراتي، دامودار.(2015) .الاقتصاد القياسي .الجزء الأول .(ترجمة ومراجعة :عبد عبد الغفار عودة ، عفاف حسين الدش) .المملكة العربية السعودية . الرياض. دار المريخ .

- ذهب، سالم بشير ودرز صالح عبدالسلام (2019). العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية . مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (13).

- عبدالرؤوف سعيد عبود .(2022). تحليل واقع الانفاق العام في ليبيا لأجل الترشيد والإصلاح خلال الفترة 2012 – 2019 . مجلة العلوم الاقتصادية العدد 35.

- مسعود درواسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه .

- هاشمي، سي جيلالي، فيصل، مختاري.(2020). عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2.

- يوسف ، قصواء أحمد (2017). العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في السودان 1984 – 2013. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي .

- نشرات مصرف ليبيا المركزي . أعداد مختلفة .

- Bird .R.M.(1971)"Wagner law of Expanding state" public Finamce Vol.26. N0.1. pp1-2.

- Chipaumira, Hlanganipaingirande, G., Mangena, & Yowukai Rusua. (2014). The Impact Of Government Spending On Economic Growth: Case OF South Africa (1990- 2010). Mediterranean Journal of Social Science, 5(1).

- Monogbe, T.G. and J. Okaho, 2016, Government Spending and Economic GrowthPocess in Nigeria, Frantiers of accounting and Finance, vol 01, n° 01.

- Worldwide Governance Indicators (WGI). WWW.govindicators .org.